République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليـم العالـي و البحـث العلمـي الجمهوريـة

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المديريـة العامـة للبحـث العلمي التطويـر التكنولوجـي

Direction Générale de la Recherche Scientifique et du Développement Technologique

Rapport final de projet
التقرير العام لمشروع البحث

الهيئة المشرفة **Organisme pilote**	**البرنامج الوطني للبحث في:**
CREAD	**27-ECONOMIE**

Domiciliation du projet : **مؤسسة توطين المشروع:**

مخبر الاقتصاد الكلي التنظيمي (LAMEOR) – جامعة وهران

Intitulé du projet :عنوان المشروع

Qualité des institutions et attractivité des IDE en Algérie
نوعية المؤسسات و جاذبية الاستثمارات الأجنبية في الجزائر

Intitulé du domaine	**الميدان** المؤسسات: السياسات و القواعد، التنظيم و الحوكمة
Intitulé de l'axe	**المحور** التحليل المؤسساتي للنظام الاقتصادي، النقدي و المالي
Intitulé du thème	**الموضوع** المؤسسات، النمو و التنمية

Chef de projet رئيس المشروع		
Nom et prénom **اللقب و الاسم**	**Grade** **الرتبة**	**Etablissement de rattachement** **المؤسسة المستخدمة**
زايري بلقاسم	**أستاذ**	**جامعة وهران**

Equipe de recherche **أعضاء المشروع**			
Nom et prénom **اللقب و الاسم**	**Grade** **الرتبة**	**Etablissement de rattachement** **المؤسسة المستخدمة**	**Observation** **الملاحظة**
بويعقوب عبد الكريم	MCB	جامعة وهران	Actif
بلحسن هواري	MAA	Enset d'Oran	Actif
عمار طهرات	MAA	جامعة الشلف	Actif
بلقاسم أمحمد	MAA	جامعة مستغانم	Actif

Déroulement du projet :

Rappeler brièvement les objectifs du projet et les taches prévues

تذكير مختصر بأهداف المشروع و المهام المسطرة :

يحاول المشروع ان يفسر عجز أو ضعف أو محدودية استقطاب الاقتصاد الجزائري للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى **نوعية المؤسسات** (عجز في المؤسسات) **Qualité des Institutions**. فرغم أهمية المتغيرات الكلاسيكية المعروفة كمحددات مهمة لجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العديد من الدراسات النظرية و التطبيقية مثل مستوى الانفتاح، التضخم، سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي، الجباية...الخ، إلا أنها غير كافية لتفسير قدرة الدول على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، فلقد أصبحت المحددات المؤسساتية تلعب دورا كبيرا في تحديد اتجاهات هذه الاستثمارات مثل (الحكم الراشد، الفساد السياسي و المالي، البيروقراطية، الديمقراطية، عدم الاستقرار السياسي، الحروب...الخ. و لهذا تحاول هذا المشروع من خلال دراسة تطبيقية (الاعتماد على الاستبيانات + بعض المقالات القياسية) تفسير أسباب ضعف الاستثمارات الأجنبية في الجزائر من خلال الاعتماد على هذه المحددات المؤسساتية.

فهرس التقرير النهائي

المبحث الأول: نظرة عامة حول المشروع.....03

1-إشكالية المشروع.....03

2-أهداف المشروع.....03

3-المهام المسطرة.....05

المبحث الثاني: محتوى انجاز المشروع..... 08

1-الجانب النظري.....08

2-الجانب التطبيقي.....11

المبحث الثالث: الخاتمة و خلاصة النتائج.....12

المراجع.....21

الملاحق.....26

1-استبيان باللغة الفرنسية.....26

2-استبيان باللغة العربية.....35

3-استبيان باللغة الانجليزية.....41

4-قائمة الشركات الأجنبية عينة الدراسة.....50

5-واجهة رسالة الدكتوراه.....51

6-واجهة رسالة الدكتوراه.....52

المعلومات المالية.....53

المبحث الأول: نظرة عامة حول المشروع

1- إشكالية المشروع:

لا تزال الجزائر حسب المؤشرات الدولية تصنف ضمن الدول التي لم تستغل قدراتها مقارنة بحجم الاستثمارات الأجنبية التي تتحصل عليها. و يبقى قطاع المحروقات القطاع الرئيسي المستضيف للاستثمارات في الجزائر، تليه الاتصالات و الصيدلة و الخدمات بدرجة أقل، لكن القطاعات الصناعية بالخصوص لا تتلقى إلا الجزء القليل جدا من اهتمام المستثمرين الأجانب الذين يعانون من الصعوبات الإدارية و البيروقراطية و من مشاكل الوصول إلى العقار و القروض البنكية، و عد الاستقرار المؤسساتي و القانوني و عدم فعالية العدالة و غياب نظرة واضحة فيما يتعلق بسياسة الاستثمار، و بالتالي فان الاستثمارات في الجزائر لا تزال منحصرة في قطاعات محدودة جدا.

فهناك إذن قدرة ضعيفة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما سيساعدنا على تأكيد ما توصلت إليه UNCTAD من خلال مؤشر أداء و مؤشر إمكانات الدولة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول، ثم ترتيب هذه الأخيرة على أساس نتائجها و إمكانياتها في جذب الاستثمارات الأجنبية:. و يحاول هذا البحث أن يجيب على إشكالية واضحة و **هي هل يمكن تفسير عجز أو ضعف أو محدودية أو عدم استقطاب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى محددات غير كلاسيكية و هي العجز المؤسساتي أو نوعية المؤسسات و ما يسمى في بعض الأدبيات بالحوكمة أو إدارة الحكم**.

2- أهداف المشروع

من بين أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا البحث، نشير إلى:

1- أهمية المحددات المؤسساتية (نوعية المؤسسات و إدارة الحكم) في التأثير السلبي أو الايجابي على مسار التنمية و النمو، و القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية.

2- تحديد مدى الارتباط ما بين المتغيرات الخاصة بنوعية المؤسسات و ضعف الدول في جذب الاستثمارات و تحقيق معدلات نمو ملائمة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية و الاقتصادية.

3- عدم التركيز فقط على المتغيرات الاقتصادية الكلية المعروفة في تفسير حجم و محددات الطلب على الاستثمارات الأجنبية.

4- التأكيد على ضرورة تحسين بيئة الأعمال، و أهمية الإصلاح الإداري، و القضاء على القصور في المؤسسات و محاربة الفساد الإداري و المالي كعوامل مهمة لتوفير مناخ الاستثمار في الجزائر.

5- محاول إقامة مقارنة بين المؤشرات التي تنشرها الهيئات الدولية بانتظام (الشفافية، الانفتاح، تحرير الاقتصاد، التنافسية) و نتائج الدراسة الكمية.

6- محاولة التحقيق من النتائج التي توصلت إليه العديد من الدراسات الكمية و النظرية في هذا المجال.

7- التأكيد على أن نماذج التنمية الآن تعتمد على المقاربات المؤسساتية (الشرطية المؤسساتية، النمو و المؤسسات، الإصلاح الإداري..الخ)، كلها عناوين أساسية للعديد من التقارير التي تنشرها المؤسسات الدولية كالبنك العالمي، صندوق النقد الدولي..الخ.

8- دور البحث في تدعيم و تعزيز القدرات العلمية لأعضاء البحث، إذ أن بحث كل عضو مسجل في الدراسات العليا له علاقة بعنوان المشروع.

و نشير إلى وجود العديد من **الدراسات و المساهمات الحديثة** التي أكدت على العلاقة السلبية بين **القصور المؤسسي** و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. هناك دراسة حديثة صدرت مؤخرا أعدها الباحثان الاقتصاديان

Joshua Aizenman & Mark Spiegel، و كلاهما يعمل لدى بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي بولاية سان فرانسيسكو، تحت عنوان " الكفاءة المؤسسية، مراقبة الكلفة، و حصة الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمارات المحلية" (Institutional Efficiency, Monitoring Costs and The Investment Share of FDI)، و التي تم نشرها بتاريخ سبتمبر 2006 بجورنال Review of International Economics. تتناول الدراسة فحص و اختبار العلاقة بين اثر الجودة المؤسسية، أو ما يسميه هول و جونسون " البنية الأساسية الاجتماعية" (Hall, Rober E & Charles I. Jones, 1999) على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة إلى حجم الاستثمار المحلي (إجمالي تكوين رأس المال الثابت). و تشير نتائج هذه الدراسة التي أجريت في شكل نموذج اقتصاد قياسي إلى أن الكفاءة المؤسسية ترتبط ايجابيا مع نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الاستثمار المحلي. و لقد اشتمل النموذج على عينة من بيانات مقطعية للدول النامية خلال الفترة من 1990-1999 لنسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي الاستثمار المحلي (كمتغير تابع)، و مؤشر القصور المؤسسي لعام 1989 (معبرا عنه بمؤشر الفساد الذي أعده Tanzi & Davoodi عام 1997 كمتغير مستقل)، إضافة إلى بعض المتغيرات المفسرة الأخرى التي تؤثر على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. و تستنتج الدراسة أن متغير القصور المؤسسي ذو تأثير سلبي و معنوية إحصائية عند مستوى ثقة 5%. و تخلص الدراسة إلى انه عندما يصطدم المستثمر الأجنبي بالجوانب السلبية للقصور المؤسسي في دولة ما، فان ذلك يؤدي حتما إلى تقليص حجم استثماراته في تلك الدولة، بما يعني أن نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة و خاصة الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بالاستثمارات المحلية ستتضاءل في ظل استمرار مظاهر القصور المؤسسي.

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسود في الدولة المستقبلة للاستثمار، حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى " بمناخ الاستثمار". عناصر هذا المناخ تكون متداخلة و مترابطة، بعضها ثابت أو شبه ثابت، كما أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة، وتتميز بتعدد، ارتباط، استمرارية و تعقد المتغيرات (د.محمد صالح الحناوي و محمد فريد الصحن، 2002)، و من ثم فإنها تؤثر و تتأثر ببعضها البعض، و تترجم في محصلتها إلى عوامل جذب أو عوامل طرد لرأس المال.المؤثرة.

و يعرف البنك العالمي مناخ الاستثمار بأنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد، و التي تحدد شكل الفرص و الحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة، و خلق فرص العمل، و التوسع. و للسياسات و السلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف، و المخاطر و العوائق أمام المنافسة (البنك الدولي، 2005).

و نشير إلى أن تعبير "مناخ الاستثمار" آو "مناخ الأعمال" هو تعبير واسع- و أحيانا غير منضبط – و لكنه يشمل كل العناصر التي يمكن أن تؤثر في جاذبية الاستثمار في مكان ما بالمقارنة بغيرها من الأماكن. و عندما يتم الحديث عن "مناخ الاستثمار"، فان الأمر يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توافر البنية الأساسية، و البعض الآخر بالنظم القانونية آو الأوضاع السياسية، و الثالث بالمؤسسات و الرابع بالسياسات. و هكذا نجد أنفسنا أمام " مفهوم" **مركب** و **متطور**، و **ديناميكي** دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية و الإيديولوجية و كذلك التكنولوجية و التنظيمية. و بشكل عام يمكن القول أن اتخاذ قرار الاستثمار يرتبط بفكرة عدم اليقين *Uncertainty* و المخاطر *Risks* .

فالقرارات الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات و الشركات الاقتصادية ليست عملية ارتجالية، بل تأخذ بعين الاعتبار مناخ الاستثمار و البيئة المناسبة لممارسة الأعمال من اجل مواجهة كل الاحتمالات و اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

و على هذا الأساس، نشير إلى وجود العديد من الأدبيات المتوفرة حول محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن ترتيبها إلى ثلاثة أصناف كبيرة:

أولا: التحقيقات و آراء الخبراء.

ثانيا: الدراسات القياسية على مستوى المؤسسة.

ثالثا: الدراسات القياسية على المستوى الاقتصاد الكلي.

و يمكننا تصنيف هذا البحث ضمن المستوى الثالث من الأبحاث.

3-المهام المسطرة:

سيتم التركيز في هذا المشروع على محاولة تحليل عجز المحددات الكلاسيكية التي ركزت عليها النظريات الاقتصادية في مرحلة ما على تفسير ضعف حجم الاستثمارات الأجنبية في العديد من الدول بما فيها الجزائر(هناك العديد من الدراسات النظرية و القياسية حول محددات الطلب على الاستثمارات الأجنبية و خاصة الكلاسيكية)، و تحليل أهمية المحددات المؤسساتية أو فجوة المؤسسات و إمكانية تفسير هذا العجز أو هذا الضعف إلى عامل نوعية المؤسسات (ظهرت أهمية هذه المحددات من خلال المؤشرات المختلفة التي تنشرها العديد من المنظمات الدولية). و لتحليل موضوع البحث، سيتم الاعتماد على المنهج **الوصفي التحليلي**، ثم **المنهج الإحصائي** لتحليل الاستبيانات التي سيتم القيام بها على مستوى العديد من الشركات الأجنبية و سيتم انتقاء متغيرات بعناية فائقة حتى تتماشى و موضوع البحث، ثم **المنهج الكمي** لإثبات العلاقة الموجودة بين نوعية المؤسسات و جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمارات الأجنبية.

فكل هذه الدراسات تسعى إلى وضع الروابط التطبيقية ما بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و عدد من المتغيرات المفسرة. هذه الأخيرة تترجم الخصائص الاقتصادية، الاجتماعية و المؤسساتية لدولة ما أو المحيط المؤثر على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وفي هذا البحث سنستعين بطريقة لوغاريتم التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر كمتغير تابع (Busse & Hejeker, 2005, Sekkat, 2004, Bouoiyour,2003, Globerman & Shapiro,2002, Kerr & Peter,2001). كما تم اختيار مجموعة من المتغيرات المفسرة (أو المستقلة) المعتمدة: كمتغيرات مؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و هي: (التضخم، سعر الصرف، النتج المحلي...الخ).

يتم هيكلة البحث بالشكل التالي:

- التطرق باختصار إلى مفهوم النوعية الجيدة للمؤسسات و من ثم علاقتها بجاذبية الاستثمار الأجنبي و هذا من خلال عرض أهم ما توصلت إليه الأدبيات النظرية والدراسات التطبيقية في هذا المجال.
- تحليل موقع الجزائر في مجال إدارة موارد المجتمع أو الحكم الصالح و كفاءة مؤسساتها و علاقتها بحجم تدفق الاستثمارات الأجنبية إليها و ذلك من خلال استقراء جميع المؤشرات المعروفة في هذا الشأن و التي تستعين بها الهيئات الدولية التي تعنى بمثل هذه المواضيع.

- سنقدم في الأخير النتائج النهائية للدراسة و بعض التوصيات من أجل تفعيل جاذبية الجزائر للمستثمرين الأجانب بما يخدم صيرورة التنمية في الجزائر بكل أبعادها.
- كما يتضمن المشروع القيام بمسح ميداني نحاول من خلاله تحليل محددات الطلب على الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، و توضيح أهمية المحددات المؤسساتية.
- القيام بإعداد نموذج قياسي لتوضيح مدى الارتباط بين نوعية المؤسسات (من خلال متغيرات يتم اختيارها) و جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أما عن مراحل انجاز المشروع فهي كما يلي:

1-البحث الوثائقي المتعلق بالموضوع: من خلال إحصاء و تحميل كل **الأعمال المرجعية الأصلية** حول موضوع البحث، سواء كانت دراسات نظرية أو قياسية أو تجريبية و دراسات الحالة التي ركزت على بعض التطبيقات القطرية على دول معينة و مراجعة و الاطلاع على بعض رسائل الدكتوراه و الماجستير التي تمت في بعض الجامعات الجزائرية و التي لها صلة بموضوع البحث.
2-الاتصال بالمؤسسات التي لها مجال بحث مشترك.
3-الاتصال بمراكز البحث و الهيئات الرسمية لجمع المعطيات و الإحصائيات عن بعض المتغيرات الكلية حول الاقتصاد الجزائري (الديوان الوطني للإحصائيات، المركز الوطني للمعلومات الإحصائية، وزارة التجارة ووزارة المالية و بنك الجزائر).
4-نشر أبحاث و المشاركة في ملتقيات علمية لها صلة بموضوع البحث.
5-القيام ببعض الندوات العلمية و ورشات العمل حول الموضوع و الاجتماعات التي تضم أعضاء الفرقة من اجل تحديد مسار و اتجاه البحث.
6-بداية التحضير لعمل ميداني حول الموضوع (تحضير الاستبيان)

و لقد تم من خلال مرحلة **البحث الوثائقي** تكوين قاعدة معطيات إحصائية و علمية حول العديد من الأبحاث العلمية التي ركزت على تفسير الجاذبية سواء عن طريق المحددات الكلاسيكية أو المؤسساتية من خلال استعمال العديد من المنهجيات (الدراسات القياسية، التحقيقات و أراء الخبراء، الاستبيانات..الخ). و لقد تنوعت مصادر الحصول على هذه المعطيات (كليات، مواقع الكترونية و مراكز بحثية). كما تم جرد و حصر كل المؤشرات الخاصة بنوعية المؤشرات و تم تصنيفها إلى مؤشرات خاصة بالمؤسسات الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية و القانونية. ثم تأتي المرحلة الثاني و هي مرحلة تحليل هذه المعلومات من خلال تكوين ملفات حول المحددات الأساسية للاستثمارات الأجنبية و تعتبر هذه المرحلة هي الدعم لمشروع البحث (الدراسات السابقة للموضوع).

و مع الانتهاء من مرحلة السداسي الأول، تم الشروع في السداسي الثاني و هي البداية الحقيقية لانجاز المشروع، حيث تم التركيز على القيام بتحرير بعض المقالات حسب كل محور من محاور البحث التي اختارها الأعضاء و هي مقالات نظرية و قياسية، ثم تأتي المرحلة الأخيرة و هي مرحلة **إعداد الاستبيان**، و لقد مرت هذه المرحلة بالعديد من الخطوات، كإعداد الاستبيان الأولي و تعديله من طرف العديد من المحكمين الأكاديميين و الممارسين في بعض المؤسسات الأجنبية، ثم اختيار عينة الدراسة اعتمادا على المعلومات المتحصل عليها من العديد من المصادر. و لقد تم إعداد الاستبيان بطريقة دقيقة ليشمل كل المحاور المعتمدة في مشروع البحث و المتعلقة بنوعية المؤسسات. و قد تم تصميم الاستبيان لإخراجها بالشكل الذي يؤدي إلى الحصول على المعلومات المطلوبة بدقة و موضوعية. و لتحويل الآراء الوصفية إلى صيغة كمية أعطينا للإجابة عن أسئلة الاستبيان مقياس ***Likert*** الخماسي بالأوزان التالية:

موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق على الإطلاق (1).

تحليل البيانات و اختبار الفروض من خلال استخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية ***SPSS*** و الوصول إلى نتائج اختبار فروض البحث.

و لقد اعتمدنا على نوعين من البيانات

1-البيانات الثانوية: استعنا بعدد من الكتب و الدوريات العربية و الأجنبية للاطلاع عن ما كتب حول الموضوع، و هناك ما هي متاحة على شبكة الانترنت من خلال قواعد البيانات العالمية. و هذه البيانات ساعدتنا كثيرا في إعداد الجانب النظري من الدراسة.

2-البيانات الأولية: تم جمع جميع البيانات الأولية للدراسة من خلال أداة الدراسة التي تتمثل في استبيان تم إعدادها و تصميمها من خلال إتباع عدة خطوات:

*تصميم استبيان أولي.

*تم عرضها و مناقشتها مع عديد من الأكاديميين المتخصصين في الموضوع.

*و بعد اخذ ملاحظات و أراء المحكمين في الاعتبار ، تم إعداد الصيغة النهائية لاستبيان الدراسة و المبينة في ملحق الدراسة.

*جرى توزيعها على عينة الدراسة، بالإضافة إلى المقابلة الشخصية مع بعض المدراء.

المبحث الثاني: محتوى انجاز المشروع

1-الجانب النظري:

أولا-جرد و إحصاء كل الأبحاث العلمية سواء كانت مقالات ، مؤتمرات، رسائل جامعية، أوراق عمل حول اثر نوعية المؤسسات على جاذبية الاقتصاد للاستثمارات الأجنبية، و هي دراسات حالة كثيرة، اختلفت من حيث اعتمادها للعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية و المؤشرات الخاصة بنوعية المؤسسات الاقتصادية، السياسية، القانونية و الاجتماعية. و لقد انحصر موضوع المشروع في خمسة محاور حسب اهتمامات فرقة البحث العلمية و موضوعات رسائل الدكتوراه التي يتم تحضيرها مع رئيس المشروع:

أ-الفساد الإداري و المالي.

ب-حقوق الملكية الفكرية.

ج-رأس المال البشري كمحدد هام للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

د-نوعية المؤسسات و الجاذبية.

و-المخاطر القطرية.

ثانيا-جرد و إحصاء معظم المؤشرات الصادرة عن العديد من المؤسسات و المنظمات الدولية الخاصة بتصنيف الدول من حيث نوعية المؤسسات. مع القيام برصد الإطار النظري لمفهوم نوعية المؤسسات، و المؤشرات القياسية.

ثالثا-الحصول على معطيات إحصائية حول حجم، مخزون و توجهات القطاعية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر.

رابعا-المشاركة في بعض الملتقيات الدولية لها علاقة بموضوع و مشروع البحث (الدوحة، جامعة سكيكدة و القاهرة):

*مشاركة الأستاذ زايري بلقاسم في المؤتمر العلمي الثاني عشر للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حول "الاقتصاد السياسي للمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية الراهنة في الدول العربية" في الفترة 17-18 ديسمبر 2011 بالقاهرة و كان عنوان المداخلة " **إخفاقات التنمية في العالم العربي و علاقتها بنوعية المنظومة المؤسساتية لإدارة الاقتصاد: المغرب العربي نموذجا**".

*مشاركة الأستاذ زايري بلقاسم في الملتقى الدولي السابع حول "الفساد الإداري و المالي" المنعقد في جامعة سكيكدة بتاريخ 15-16 ماي 2012 و كان عنوان المداخلة " إخفاقات التنمية، نوعية المنظومة المؤسساتية لإدارة الاقتصاد و الفساد السياسي: بالتطبيق على المغرب العربي".

*مشاركة الأستاذ بن لحسن هواري في المؤتمر الدولي حول العولمة، الأزمات و الحوكمة أي دروس تستخلص؟ الذي تم بتاريخ 01-02 افريل 2012 بجامعة روح القدس بلبنان بالشركة مع اتحاد الجامعات العربية و كانت عنوان المداخلة " تأثير العولمة الاقتصادية و آلياتها على الفساد و علاقة ذلك بجاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة".

*مشاركة الأستاذ بن لحسن هواري في الملتقى الوطني حول "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري و المالي: يومي 05-06 ماي 2012 بجامعة بسكرة بمداخلة حول " آليات العولمة الاقتصادية و الفساد في الدول العربية":

* مشاركة الأستاذ عمار طهرات في المؤتمر العالمي الثامن حول الاقتصاد و التمويل الإسلامي، المنعقد بجامعة الدوحة، دولة قطر، خلال

الفترة من 18 إلى 21 ديسمبر 2011م، و كان عنوان المداخلة "انعكاسات تطبيق اتفاقية تريبس على حماية المستهلك في الوطن العربي، و قصور التشريعات على محاربة ظاهرة التقليد- الجزائر نموذجاً"

* صدور مقال بالعدد 120 من مجلة آفاق اقتصادية بدولة الإمارات العربية المتحدة بموضوع يحمل عنوان: التقليد في الجزائر بين شروط اتفاقية تريبس و عجز مؤسسات الدولة عن مكافحته.

خامسا-مناقشة رسالة ماجستير حول : اثر العوامل المؤسساتية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر: تحليل نظري و تجريبي"، بجامعة وهران.

*سيتم مناقشة رسالة دكتور للأستاذ عمار طهرات قريبا بعد استفاء إجراءات الحصول على الرخصة و هو عضو في مشروع البحث و تحمل عنوان **" فعالية حقوق الملكية الفكرية في الجزائر و دورها في تطوير بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر "**. و هي عبارة عنصر من عناصر مشروع البحث.

*سيتم مناقشة رسالة دكتور للأستاذ بلقاسم أمحمد قريبا بعد استفاء إجراءات الحصول على الرخصة و هو عضو في مشروع البحث و تحمل عنوان **" نوعية المؤسسات و جاذبية الاستثمار الأجنبي في الجزائر "**. و هي عبارة عنصر من عناصر مشروع البحث.

سادسا- كتابة بعض المقالات الأولية حول المحاور التي تم اختيارها من طرف أعضاء المشروع و لقد تم إرسالها إلى بعض المجلات الدولية المحكمة منها:

المقال الأول: محددات الاستثمار الأجنبي في الجزائر: مقاربة من منظور المؤسسات"، مجلة السياسات الاقتصادية التابعة للمعهد العربي للتخطيط (الكويت).

ملخص:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر التمويل المرغوبة في العالم، و لقد قامت الحكومة الجزائرية بالعديد من المجهودات لتشجيع هذه الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، و رغم ذلك، فإن حصة هذه التدفقات ظلت دون المستوى المطلوب، و يفسر ضعف جاذبية الاقتصاد الجزائري إلى العديد من العوامل.

إن هدف هذا البحث هو تحليل و استكشاف دور نوعية المؤسسات في الدول المضيفة كعامل محدد و أساسي لهذه التدفقات الأجنبية أثناء الفترة 1987–2012. و لقد اثبت الجانب التطبيق من الدراسة انه من ضمن العديد من المتغيرات المختارة، فان نوعية المؤسسات تلعب دورا أساسيا في قرار الاستثمار في الجزائر لدى المستثمرين الأجانب.

Abstract:

Foreign Direct Investments are the Most Desirable form of Capital in the Word. The Government of Algeria has introduced Intensive Effort to Encourage Direct Foreign Investments in Algeria. Despite that, Essential increase of FDI with in Algerian Firms was not observed. The reasons behind that were related to Many Factors.

The Goal of this Paper was to explore in Detail the Role of Institutions in Host Countries as Highly Significant Determinants of Foreign Direct Investment Inflows during the period 1987-2012.

Our Empirical Results of the Study show that Among Somme Variables, the Quality of Institutions Plays a Positive Effect Role in Foreign Direct Investment Decisions in Algeria.

المقال الثاني:

2-The Impact Of Country Risk Components On Algeria Attractiveness For Foreign Direct Investments (1990-2011)

Abstract

All business transactions involve some degree of risk. But, when business transactions occur across international borders, they carry additional risks called the country risk.

The two main objectives of this paper are to explain and to examine the impact of Country risk (CR) subcategories including Political risk, Economic Risk, Financial risk on the attractiveness for foreign direct investments (FDI) towards Algeria during *(1990 2011*). Our second objective is to determine which component matters most for the attractiveness of FDI inflows. We used indices sourced (Data Sources) from the International Country Risk Guide (ICRG) and the multiple regression analysis revealed that R^2 = 0.82 and just two components were statistically significant at 0.85 and 0.59 this means that Government stability, and absence of internal conflicts beside corruption and financial factors may have a high influence on the (FDI) inflow. Finally, the results suggest higher returns to investments are linked with the improvements in only two major components.

Key Words: Country risk, foreign direct investments, rating agencies, political risk.

اثر الخطر القطري على جاذبية الاقتصاد الجزائري للاستثمارات الأجنبية المباشرة (1990-2011)

الملخص

جميع المعاملات التجارية تنطوي علي قدر معين من المخاطر و لكن عند حدوث هذه المعاملات عبر الحدود الدولية فإنها تحمل مخاطر إضافية تسمي بالمخاطر القطرية. تهدف هذه الورقة البحثية إلي تحقيق هدفين أساسيين، الهدف الأول يكمن في شرح و فحص اثر المخاطر القطرية (المخاطر السياسية، المخاطر المالية و المخاطر الاقتصادية) علي جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر خلال الفترة (1990–2012). أما الهدف أما الثاني فيتمثل في تحديد المكون الرئيسي من بين المكونات الفرعية و الذي له اعلي درجة معنوية و دلالة إحصائية علي جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة. و اعتمدنا في هذه الدراسة علي مجموعة من الإحصائيات و المؤشرات المقدمة من طرف وكالة "بي.ار.اس" الدولية و من دليل البلد للمخاطر الدولية. و لقد اظهر تطبيق الانحدار المتعدد معنوية إحصائية عالية. حيث قدر مربع معامل الارتباط بحوالي 0.82٪ . وكشفت الدراسة أن نسبة الارتباط بين مكون الخطر المالي و الاستثمارات الأجنبية المباشرة تفوق 0.85٪ أما مكون الخطر السياسي فنسبته 0.59٪ و هذا يعني أن الاستقرار الحكومي و تفاقم الصراعات الداخلية مع تفشي الفساد الإداري و المالي من العوامل التي لها وزن و اثر معتبر علي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. و تشير نتائج الدراسة إلى ضرورة الاهتمام و تحسين من المكونات السياسية و المالية بالدرجة الأولي لإعطاء مصداقية و فاعلية تزيد من التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الكلمات المفتاحية: خطر الدولة، الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكالات التنقيط، الخطر السياسي، الجزائر.

2-الجانب التطبيقي:

أولا-إعداد فرضيات الدراسة الميدانية.
ثانيا-إعداد و تصميم استبيان بعدما تم الاتفاق على متغيرات الدراسة، تحكيم الاستبيان ثم اختيار عينة الدراسة: و بما أن مشروع البحث يهدف إلى تفسير جاذبية أو عدم جاذبية الاقتصاد الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال **نوعية المؤسسات**، فان المعلومات المطلوبة و التي تم تحضيرها طيلة سنة المشروع هي:
أ-معلومات متعلقة بالاقتصاد الجزائري التي من شانها أن تؤثر على قرارات المستثمرين الأجانب و هي كثيرة/ الاستقرار الاقتصادي، التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة، الإصلاح التشريعي، المخاطر القطرية ...الخ.
ب-نحن بحاجة إلى معلومات عن البيئة السياسية و الاجتماعية التي تؤثر على تدفق الاستثمار، و لكن من المصادر الرئيسية في هذا الموضوع و هي الشركات الأجنبية.
ج-تتطلب الدراسة الميدانية الحصول على معلومات ذات صلة بوضع النظام الإداري و فعالية الإدارة.

و لقد مرت عملية تصميم الاستبيان بمراحل مختلفة:
أولا: إعداد الاستبيان الأولي اعتمادا على الفرضيات و المتغيرات التي تم اختيارها بكل عناية و دقة.
ثانيا: القيام بتحكيم الاستبيان و هذا بواسطة أساتذة مختصين و إطارات في شركات أجنبية، إذ تم عرض الاستبيان في صورته الأولية على هؤلاء المحكمين، و استنادا إلى الملاحظات و التوجيهات و التعديلات التي أوصى بها هؤلاء المحكمين تم إجراء التعديلات على الاستبيان ليكون جاهزا في صورته النهائية.
ثالثا: سيتم الانتقال إلى المرحلة النهائية و هي اختيار عينة الدراسة، ثم توزيع الاستبيان على هذه العينة التي تمثل الشركات الأجنبية العاملة في العديد من القطاعات مثل (الخدمات، التصنيع و البترول، البناء..الخ) كما أنها تنتمي إلى العديد من الجنسيات.

رابعا: وصف العينة:

من اجل تحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات اللازمة من خلال الاستبيان الذي تم إعداده لهذا الغرض. و يتكون مجتمع الدراسة من مدراء الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر. حيث تم توزيع الاستبيان بالاعتماد على طريقة العينة (انظر قائمة الشركات في الملحق).

خامسا: التحليل الإحصائي:

لتحقيق أغراض البحث و اختبار الفرضيات تم إعطاء كل فئة من فئة إجابات الاستبيان المستخدم في عينة الدراسة قيمة متزايدة تصاعديا وفقا لدرجة موافقة الشركة:

موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق على الإطلاق (1).

سادسا: التأكد من ثبات الاستبيان و دراسة مدى الصدق التكويني له:

و للتأكد من الصدق التكويني أو الاتساق الداخلي للاستبيان تم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ *Cronbach's Alpha* أيضا بين جميع البنود في عينة البحث . ثم تم استخراج التكرارات و النسب المئوية الموافقة لإجابات أفراد العينة عن كل البنود الواردة في الاستبيان ثم تم إجراء التحليل الإحصائي المطلوب لاختبار فرضيات البحث و للوصول إلى الأغراض المحددة فيه.

المبحث الثالث: الخاتمة و خلاصة النتائج

يشمل هذا الفصل عرضا إحصائيا لنتائج الدراسة، مع تحليل ومناقشة النتائج وفيما يلي سنقوم بعرض وتحليل الإجابات عن فرضيات هذه الدراسة، كل فرضية على حدى.

1 - عرض و مناقشة النتائج:

- **الفرضية الأولى:**

السياسات الاقتصادية الحكومية تأثر سلبا على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر .

جدول (1): نسبة تأثير السياسات الاقتصادية الحكومية على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحالية في الجزائر.

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
عدد التكرارات	47	53	59	39	27	225
النسبة المئوية	%20.88	% 23.55	% 26.22	% 17	% 12	%100

المرجع : من استبيان الدراسة .

من خلال الجدول (1) : يتضح بأن نسبة الموافقة 44.43 % ، مقارنة بنسبة عدم الموافقة 29.33 %، مما يعني أن المستثمر الأجنبي موافق على أن السياسات الاقتصادية الحكومية الحالية في الجزائر تؤثر سلبا على جاذبية الاستثمارات الأجنبية الحالية في الجزائر، وتكمن المشكلة الحقيقة في عدة عوامل كعدم نجاعة السياسات الاقتصادية، بطء أو عدم جدوى الإصلاحات الاقتصادية، خاصة تلك التي تتعلق بعدم اشتراك المتعاملين الاقتصاديين في تحديد التشريعات للممارسة الاقتصادية، وكذا التغيرات التي تطرأ على القوانين خاصة مثل قانون المالية في شكل قوانين مكملة، وكذا القوانين التي تحمي وتشجع النشاط الإقتصادي مثل تشجيع المنافسة الحرة فكانت نظرة المستثمر الأجنبي إلى هذه النقطة على النحو التالي :

الجدول (أ) : نسبة عدم توفر سياسة المنافسة الحرة من وجهة نظر المستثمر الأجنبي .

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
عدد التكرارات	4	3	2	2	4	15
النسبة المئوية	%26.67	% 20	% 13.33	%13.33	% 26.67	% 100

المرجع: من إستبيان الدراسة.

من خلال الجدول (أ) نجد أن المستثمر الأجنبي بلغت نسبة موافقته 46.67 % مقارنة بعدم موافقته بنسبة 40 %، وهذا يعني أن المستثمر الأجنبي موافق بعدم توفر سياسات المنافسة الحرة داخل الجزائر حاليا .

فلقد أفاد تقرير المنتدى الاقتصادي بتراجع الجزائر الى مرتبة 110 عالميا من مجموع 144 دولة في مجال التنافسية الاقتصادية .

حيث فقدت 23 مرتبة بعدما كانت تحتل المرتبة 87 في العام الماضي، وهذا راجع الى أن قوانين التشجيع التنافسية مازالت إما في مرحلة النقاش السياسي أو التشريعي او في بداية مرحلة التنفيذ .

الجدول رقم (ب) : نسبة السيطرة الواسعة للقطاع العام على النشاط الاقتصادي وتعثر برامج الخصخصة من وجهة نظر المستثمر الأجنبي .

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
عدد التكرارات	2	7	1	5	0	15
النسبة المئوية	% 13.33	% 46.67	% 6.67	% 33.33	0	% 100

المرجع : من استبيان الدراسة .

من خلال الجدول (ب) نجد أن المستثمر الأجنبي بلغت نسبة موافقته 60 % مقارنة بعدم موافقته بنسبة 33.33 %، وهذا يدل على أن المستثمر الأجنبي موافق بأن القطاع العام يسيطر على النشاط الإقتصادي في الجزائر .

تكمن أهمية الخصخصة في كونها تشكل محورا هاما لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي .

فقد أثبتت تجارب الدول العربية أنه توجد علاقة وثيقة بين الخصخصة وتدفق الاستثمارات الأجنبية من خلال الإحصائيات التالية:

حيث تقدر حصيلة الخصخصة في الدول العربية حوالي 17.5 مليار دولار أمريكي، مقارنة مع الدول النامية ب 342 مليار دولار .

ففي عام (1996 - 2001)، يلاحظ أن هذه الحصيلة ارتفعت الى 2 مليون و 2.5 مليار دولار عام 1990 وعام 1997 ولكنها تراجعت بعد ذلك إلى 1.8 مليار دولار في عام 2000، وفي عام 2003 ارتفعت الى 3 مليار دولار .

ولكن إذا تحدثنا عن مكانة الجزائر في هذه الإحصائيات فإنها صنفت ضمن المجموعة الرابعة والأخيرة ذات آداء منخفض وإمكانيات منخفضة ضمن مجموعة الدول العربية .

ويكن الإشكال فيما يلي :

- ❖ التقييم أو تحديد قيمة المؤسسة بالأسعار السائدة، حيث أن تحديد قيمة مرتفعة للمؤسسة تؤدي الى انتقادات من جانب المستثمرين فضلا على عدم إقبالهم على شراء الأصول مغالي في قيمتها، في حين أن تحديد أقل من القيمة الحقيقية للمؤسسة يعني ضياع أموال على المؤسسة و على الحكومة .
- ❖ ضعف التمويل اللازم لإعادة الهيكلة المالية والفنية لعدد من الشركات لتنمية عائداتها وجعلها أكثر جاذبية عند طرحها.

- ❖ معارضة إدارة بعض المؤسسات العامة لعملية الخصخصة بسبب التخوف من ان تؤدي الي تسريح الموظفين وفقدهم وظائفهم .

- ❖ نقص الكفاءات لدى المسؤولين عند تنفيذ الخصخصة مما يؤدي الى مشاكل تسويق الشركات المراد خصخصتها وعدم توفير المعلومات الكافية للمستثمرين، بالإضافة إلى استعمال المحدودية لمختلف أساليب الخصخصة .

- ❖ وجود رأي عام يناهض الخصخصة باعتبارها ذات تكلفة اجتماعية باهظة.

- ❖ الخصخصة في الجزائر غير واضحة المعالم و يلاحظ على الحكومات المتعاقبة فيما يخص تعاملها مع هذا الملف هو التطرق اليه في وقت الأزمة و التخلي عنه في ظرف البحبوحة المالية.

كل ما سبق ذكره جعل الخوصصة و عدم نجاحها تشكل معيق مؤسساتي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر.

الجدول (ج) : نسبة عدم مرونة أسواق العمل وعدم ارتباط الاجور مع الإنتاجية من وجهة نظر المستثمر الأجنبي .

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
عدد التكرارات	4	2	5	3	1	15
النسبة المئوية	% 26.67	% 13.33	% 33.33	% 20	% 6.67	% 100

المرجع : من استبيان الدراسة .

من خلال الجدول (ج) نجد أن المستثمر الأجنبي بلغت نسبة موافقته 40 % ، مقارنة مع عدم موافقته بنسبة 26.67 %، وهذا يدل على أن أسواق العمل غير مرنة أي عدم ارتباط الأجور مع الإنتاجية في الجزائر، خاصة في الفترة الأخيرة أين شهدت مختلف القطاعات الاقتصادية تحسن في الأجور إلا أنها في المقابل لم تسجل أي تحسن في الانتاجية.

لاشك أن جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية يتطلب تنمية العنصر البشري وتوعيته والارتقاء بمستوى مهارته.

ومن المؤكد أن المستثمر الاجنبي يبحث عن يد العاملة الكفوءة والمنخفضة، تقابلها إنتاجية جيدة ومرتفعة، وهذا يؤدي إلى التقليل من تكاليف الاستثمار.

فحسب صندوق النقد الدولي توجد علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في الدول النامية تبعا لما يطلق عليه بمحددات رأس المال البشري، وبتعبير مبسط فإن المعنى الذي ينطوي عليه هذا المصطلح مؤداه ان القوة العاملة في دولة ما اذا ما كانت ذات تعليم جيد فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدولة يعمل على دفع عجلة النمو الاقتصادي .

الجدول (د) : نسبة الافتقار إلى إستراتيجية واضحة لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة من وجهة نظر المستثمر الأجنبي.

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
عدد التكرارات	2	4	6	3	0	15
النسبة المئوية	% 13.33	% 26.67	% 40	% 20	0	% 100

المرجع: من استبيان الدراسة.

من خلال الجدول (د) نجد أن المستثمر الأجنبي بلغت نسبة موافقته 40 % مقارنة بعدم موافقته بنسبة 20 %، وهذا يعني أن المستثمر الأجنبي موافق بأن المؤسسات الصغيرة تفتقر الى استراتيجيات واضحة حاليا في الجزائر .

إن وجود نسيج من المؤسسات المحلية المؤهلة الصغيرة والمتوسطة ضروري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لما يفتح من فرص أمام المستثمر الأجنبي من تملك أو القيام بعمليات الاندماج أو اللجوء اليها للقيام بعملية المناولة .

فإن الافتقار إلى الاستراتيجيات الواضحة لدعم وتنمية هذه المؤسسات يؤثر سلبا على جاذبية الاستثمارات الأجنبية، وهذا من خلال ما أكدته الأوضاع الراهنة حيث بينت بعض المصادر (مجلة المستقبل بقلم جلال بوعاتي)، أن الشركات الأجنبية تعاني من معيقات تتعلق بمسألة العجز المسجل في شركات المناولة التي ترفض هذه

الشركات ومنها الشركات الفرنسية التعامل معها بسبب اختلاف المقاييس والمعايير التي تطبقها في مشاريعها، لاسيما تلك المتصلة بمشروع مصنع سيارات " رونو " .

❖ **الفرضية الثانية :**

التشريعات والأنظمة المتعلقة بالاستثمارات تأثر سلبا على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر .

الجدول (2) : نسبة تأثير التشريعات والأنظمة المتعلقة بالاستثمار على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحالية في الجزائر .

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
عدد التكرارات	24	27	43	16	10	120
النسبة المئوية	% 20	% 22.5	% 35.83	% 13.33	% 8.34	% 100

المرجع : من استبيان الدراسة .

من خلال الجدول (2) : يتضح بأن نسبة الموافقة 42.5 %، مقارنة بنسبة عدم الموافقة 21.67%، مما يعني أن المستثمر الأجنبي موافق على أن التشريعات والأنظمة المتعلقة بالاستثمار تأثر سلبا على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحالية في الجزائر .

إن من أهم المعيقات التي تعترض طريق الاستثمار الأجنبي ألا وهي التشريعات والأنظمة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، وذلك راجع إلى عدة عوامل من بينها :

عدم فعالية هذه التشريعات، والبطء في تنفيذ برنامج الإصلاحات لهذه الأخيرة كما سبق ذكره، ويرجع السبب أيضا الى تعدد التشريعات التي تنعكس سلبا عل درجة شفافيتها أمام المستثمر الأجنبي، وكذا تعاقبها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ونقوم بذكر البعض من هذه القوانين :

قانون 1982 : الذي حدد نسبة المشاركة الأجنبية بحد أقصى لا يتجاوز 49 % من رأسمال الشركة، والهدف من هذه القاعدة ان لها أبعاد سياسية اقتصادية كتخوف من ارتفاع درجة المخاطرة ومتعلقة بالظروف السياسية قد يكون لها تأثير على انتماء الوطني للمستثمر، لأنه يسعى وراء مصالحه في الخارج بدل من استثمارها في الوطن ، فبعد صدوره ظهرت دفعة جديدة من الاستثمارات حيث بلغت بين سنة (1983 - 1985) حوالي 2328 مشروع، ونظرا لكون أن القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية، هذا ما استدعى إلى تعديله، فظهرت قوانين أخرى من بينها قانون النقد والقرض 1990 والذي تضمن مجموعة من الإصلاحات في مجال التسيير المالي والقرض والاستثمار، وقد أقر حرية انتقال رؤوس الأموال من البلدان الأجنبية إلى الجزائر، ولكن رغم هذه التعديلات إلا أن حجم الشركات الأجنبية انخفض الى 344 شركة أي بمعدل 20,6 %، وذلك راجع لسبب الأوضاع السياسية الغير مستقرة .

ولا تزال هذه القوانين في محل النقاش، وخاصة قانون 1982 حيث أكد خبراء الشؤون المالية والاقتصاد أن بعض العوائق التطبيقية تحول دون تطبيق قانون المالية التكميلي قاعدة (49 % - 51 %) . التي تتمثل في

معارضته من طرف المستثمر الأجنبي، وذلك لتخوف هذا الأخير من سيطرت مجلس الإدارة (جزائري) على جل القرارات .

ومن خلاله دعا بعض الخبراء إلى ضرورة الإسراع في رفع هذه العوائق التي تحد من الشركات الأجنبية، وبالرغم من مرور 4 سنوات من اعتماد هذه القاعدة، حيث أوضح الخبير العام الاقتصادي " إلياس كرار" خلال الندوة المتبعة بنقاش نظمها منتدى العمل والتفكير حول المؤسسة أنه منذ صدور مالية 2009 حصل نقاش وجدل أساسي حول جدوى تطبيق القواعد الجديدة والمتعلقة بالاستثمار الأجنبي، إلا أن المطروح حاليا هي سلسلة الاشكاليات والعوائق التطبيقية التي لا تزال تعرقل الشركات الأجنبية

وكانت مداخلة مدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. عبد الكريم منصوري أن قاعدة 51%-49% لا تشكل أي عائقا أمام المستثمر الأجنبي حسب وجهة نظره .

❖ **الفرضية الثالثة :**

الجوانب التنظيمية والإجرائية ذات العلاقة بالاستثمار تأثر سلبا جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر .

الجدول (3) : نسبة تأثير الجوانب التنظيمية والإجرائية ذات العلاقة بالاستثمار على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحالية في الجزائر .

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
عدد التكرارات	33	59	49	30	24	195
النسبة المئوية	% 16.95	% 30.25	% 25.12	% 15.38	% 12.30	% 100

المرجع: من استبيان الدراسة.

من خلال الجدول رقم (3) : يتضح بأن نسبة الموافقة 47.2 % ، مقارنة بنسبة عدم الموافقة 27.68 % ، مما يعني أن المستثمر الأجنبي موافق على أن الجوانب التنظيمية والإجرائية ذات العلاقة بالاستثمار تأثر سلبا على جاذبية الاستثمارات الأجنبية الحالية في الجزائر .

يعتبر الجانب التنظيمي من أهم العوامل التي تؤدي إلى إحداث بيئة إدارية ملائمة للاستثمار الأجنبي، لهذا يجب تصفية هذه البيئة من كل ظواهر الفساد، لأن هذا الأخير من المحتمل أن يردع المستثمرين الأجانب بالدولة المضيفة (الجزائر)، وهذا ما أثبتته بعض الدراسات حيث سئل بعض المشاركون في دراسة استطلاعية فيما إذا كانوا قد أحجموا عن الاستثمار الأجنبي كان يمكن أن يكون مربحا بسبب سمعة الدولة في الفساد، أو حقوق الإنسان، أو الجدل البيئي، حيث قدرت الشركات الأمريكية الفساد بنسبة أعلى عند 40 %، بينما مستوى حقوق الإنسان بلغ 13 %، والبيئة 14 %، والعمالة 16 %، أما الشركات الأوروبية قد صنفت الفساد عند 38 % قبل العمالة التي حصلت على 35 % و البيئة 34 % وحقوق الإنسان 28 % .

وفي دراسات أخرى أجراها البنك الدولي عام 1996 لتحديد درجة الأهمية بنسبة لثماني (8) عقبات تعيق الاستثمار والنشاط الاقتصادي، فاحتل الفساد المرتبة الأولى في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، والمرتبة الثانية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمرتبة الثالثة في شرق آسيا وجنوبها .

وفي بعض الدراسات تحصلت الجزائر لمؤشر الفساد 2011 على نقطة 2.9 من 10 نقاط، حيث تعتبر المنظمة الدولية للشفافية أن حصول أي دولة على أقل من 3 نقاط دلالة على توسع دائرة انتشار الفساد لمختلف مفاصل الدولة، وهذا راجع إلى انعدام الإرادة السياسية لمنع من انتشار الفساد، ويعني وفق هذه المنظمة أن السلطات العمومية لم تبذل أي جهد يذكر في مجال محاربة الفساد والرشوة، كما يؤكد كذلك أن الجزائر صنفت للمرة التاسعة ضمن الدول التي تسجل انتشارا واسعا ضمن الفساد .

أما بنسبة للإجراءات الإدارية لدول الجزائرية وجد أن المستثمر الأجنبي الذي يسعى إلا تسجيل شركة جديد عليه الانتظار لمدة 387 يوما، كما انه ينفق نصف هذا الوقت على إجراء واحد يتمثل في تفتيش من قبل الوزارة المعنية.

وبهذا فإن الفساد يقلل من الحافز على الاستثمار، حيث يترتب على هذا الأخير أعباء إضافية تزيد من تكلفة الأعمال كتكاليف الرشاوى وذلك لتسهيل في المعاملات الإدارية، مما يخلق بيئة طاردة للاستثمار.

- **الفرضية الرابعة:**

توافر المعلومات وطبيعة البنية الأساسية تأثر سلبا جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

الجدول (4) : نسبة تأثير توافر المعلومات وطبيعة البنية الأساسية على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحالية في الجزائر .

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
عدد التكرارات	19	56	37	37	31	180
النسبة المئوية	% 10.56	% 31.11	% 20.55	% 20.55	% 17.23	% 100

المرجع : من استبيان الدراسة .

من خلال الجدول (4) : يتضح بأن نسبة الموافقة 41.67 %، مقارنة بنسبة عدم الموافقة 37.78 % مما يعني أن المستثمر الأجنبي موافق على أن توافر المعلومات وطبيعة البنية الأساسية تأثر سلبا على جاذبية الاستثمارات الأجنبية الحالية في الجزائر .

إن من أهم المحددات لاختيار شركة ما لتوطين مشاريعها الاستثمارية في بلد ما، يتوقف على مدى توفر البلد المستهدف على الهياكل القاعدية الجيدة من شبكة حديثة للمواصلات البرية والجوية والبحرية، وشبكة اتصالات تواكب التطورات السريعة التي يشهدها القطاع على المستوى العالمي .

الجدول (أ) : نسبة عدم كفاية المستوى العام للبنية التحتية (النقل، الهاتف، الطاقة) من وجهة نظر المستثمر الأجنبي.

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
عدد التكرارات	1	3	5	3	3	15
النسبة المئوية	% 6,67	% 20	% 33.33	% 20	% 20	% 100

المرجع : من استبيان الدراسة .

من خلال الجدول (أ) نجد أن المستثمر الأجنبي بلغت نسبة موافقته 26.66 % مقارنة بعدم موافقته بنسبة 40 % وهذا يعني أن المستثمر الأجنبي غير موافق بأن الجزائر حاليا تفتقر للبنية التحتية .

تتوفر الجزائر على شبكة الطرق البرية التي تعد الأكبر في إفريقيا اذ تقدر ب 107324 كلم، وتمتلك ثروة طبيعية من موارد خام جد ثمينة خاصة في مجال البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى، وعلى موقع استراتيجي ملائم، ولكن المشكلة لا تكمن في البنية التحتية في حد ذاتها، وإنما تكمن في أن هذه الأخيرة تفتقر للصيانة والتجديد الدائم مثل قدم السكك الحديدية، فهي في الغالب شبكة موروثة عن الحقبة الاستعمارية، بالرغم من بلوغها 4500 كلم، بالإضافة إلى تقادم أصول الشركات الوطنية مما يجعل الخدمات المقدمة للمستثمرين غير جيدة، وهذا حسب وجهة نظر المستثمر الأجنبي عندما كانت نسبة موافقته تقدر ب 53,32 %.

الجدول (ب) : نسبة قلة المعلومات عن بيئة الاستثمار القائمة على حقائق وأرقام من وجهة نظر المستثمر الأجنبي.

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
عدد التكرارات	1	7	4	2	1	15
النسبة المئوية	% 6.67	% 46.66	% 26.66	% 13.33	% 6.67	%100

المرجع : من استبيان الدراسة .

من خلال الجدول (ب) نجد أن المستثمر الأجنبي بلغت نسبة موافقته 53.32 % مقارنة بعدم موافقته بنسبة 20 %وهذا يعني أن المستثمر الأجنبي موافق على قلة المعلومات عن البيئة الاستثمارية الحالية في الجزائر القائمة على حقائق وأرقام مما يخلق جو من الضبابية و قلة الشفافية.

من ناحية تكنولوجيا الإعلام والاتصال، فلقد سعت الجزائر إلى الاستفادة من خدمات شبكة الانترنت والتقنيات المرتبطة بها، وقد عرفت منذ سنة 1994 تقدما ملحوظا في مجال الاهتمام والاشتراك والتعامل مع الانترنت، ولكن بالرغم من هذا فإن أغلب المؤسسات الوطنية تفتقر إلى مواقع خاصة بها بل لا تجيد استعمال هذه الشبكة في ترويج منتجاتها، ولربط علاقتها بينها وبين الشركات الأجنبية ويرجع هذا إلى قصور هذه الأخيرة , وبالتالي تقل المعلومات عن البيئة الاستثمارية .

- **الفرضية الخامسة :**

تكاليف الاستثمار تأثر سلبا على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر .

الجدول (5) : نسبة تأثير تكاليف الاستثمار على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحالية في الجزائر .

	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
عدد التكرارات	9	38	20	16	22	105
النسبة المئوية	% 8.58	% 36.20	% 19.04	% 15.23	% 20.95	% 100

المرجع : من استبيان الدراسة .

من خلال الجدول (5) نجد أن المستثمر الأجنبي بلغت نسبة موافقته 44.78 % مقارنة بعدم موافقته بنسبة 36.18 % وهذا يعني أن المستثمر الأجنبي موافق على أن تكاليف الاستثمار مرتفعة حاليا في الجزائر .

من المؤكد أن كل مؤسسة محلية أو أجنبية تهدف إلى تعظيم ربحها والتقليل من تكاليفها، فكلما تعقدت إجراءات الأعمال في الجزائر وطالت المدة وغابت المعلومات وضعفت كل من إنفاذ العقود والسلطة المحكمة وقوانين العمل كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال مثلما أشار إليه استبيان الدراسة، مما يؤدي إلى تردي بيئة أداء الأعمال وبروز ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق السوداء، ويعني ذلك إضعاف الاستثمار المحلي وتراجع جاذبية بيئة أداء الأعمال في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير ظروف تأسيس الشركات إلى طبيعة ودرجة تعقد الإجراءات وتكلفتها بالنسبة للمستثمر، وعليه يجب على الدول الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي العمل على تبسيط إجراءات التأسيس والإسراع بها و تخفيض تكلفتها .

❖ **الفرضية السادسة :**

الحوكمة تأثر سلبا على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر .

الجدول (6) : نسبة تأثير الحوكمة على جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الحالية في الجزائر .

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا	المجموع
عدد التكرارات	22	27	65	17	19	150
النسبة المئوية	% 14.68	% 18	% 43.32	% 11.33	% 12.67	% 100

المرجع : من استبيان الدراسة .

من خلال الجدول (6) نجد أن المستثمر الأجنبي بلغت نسبة موافقته 32.68 % مقارنة بعدم موافقته بنسبة 23.99 % ، وهذا يعني أن المستثمر الأجنبي موافق على أن الحكم حاليا في الجزائر يؤثر سلبا على جاذبية الاستثمارات المباشرة .

حتى يكون حكم راشد مقبول من طرف التيارات الخارجية يستلزم أن يطفو هذا الأخير في بلد ينتهج حكما واضحا، نابعا من القاعدة الشعبية وهذا إما عن طريق حكم بنظام برلماني منبثق من حكم الشورى، أو بنظام رئاسي ينتهج سياسة الخضوع للقوانين المأمورية التي تخضع إلى مراقبة فعالة، و بما أن الجزائر لا يحكمها هاذين الصنفين فإنها تنتهج نظام شبه رئاسي لذا طغى عليها الفساد في جميع المستويات. والمستثمر الأجنبي يدرس سياسة هذا البلد أولا، فيجب أن يتوفر فيه الأمن السياسي والتطور التشريعي و انعدام البيروقراطية ومحاربة الفساد.

فلقد أفادت بعض تقارير البنك الدولي بعنوان "الحوكمة الجيدة من اجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، بأن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل عام تتصف بوجود فجوة حكومية، فهذه المنطقة تعاني من انخفاض جودة الإدارة في قطاع العام على ما هو متوقع بالنسبة لمستويات دخولها.

وترجع الفجوة في هذه المنطقة إلى عدة عوامل مؤسسية، ولهذا كانت هذه الأخير محل دراسة العديد من الباحثين من بينهم (د.حسين الطلافحة)، حيث قام بقياس تقدم المؤسسات بمؤشرات دولية أهمها مؤشر بيت الحرية،

مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية، مؤشر الحاكمية، مؤشرات إدارة الحكم. وكانت النتائج المتوصل إليها كالتالي:

من خلال مؤشر بيت الحرية فان حالة المؤسسات في الجزائر حسب مؤشر الحقوق السياسية هي غير حرة، حيث وصل هذا المؤشر إلى 6.00 لعام 2011. بالإضافة إلى مؤشر بيت الحرية للحقوق المدنية، انخفض سنة 1980 من 6.00 إلى 5.00 سنة 2011

إلى أنها بقيت أعلى من 5.00 وهو الحد الأدنى لاعتبار الدولة غير حرة.

كما صنفت الجزائر من بين المجموعة الأولى للدول العربية ذات المؤسسات المتدنية، حسب مؤشر الدليل الدولي للمخاطر القطرية، حيث حصلت الجزائر على نقطة 61 من 100 عام 2010، ويتجلى ضعف المؤسسات في الجزائر بشكل واضح على مؤشر الفساد حيث تحصلت على(1.5) ما يقابله 25 %، ومؤشر البيروقراطية (2) 50%، والمساءلة (3.5) 58.5%، ومؤشر استقرار الحكومة (10) 83.3%، ومؤشر الاستثمار(8). وغير ذلك من المؤشرات حيت عندما جمعة حصلت الجزائر على 61 نقطة كما سبق الذكر وهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي يعاني من مخاطر مؤسساتية .

من خلال مؤشر الحاكمية يبين الوضع المتدني للمؤسسات الجزائرية فمن سنة 1996-2010 لم تحقق أي قيمة موجبة، حيث وصل مؤشر محاربة الفساد في 2010 (-0.48)، ومؤشر فعالية الحكومة (-0.56) .وهذين النقطتين السالبتين دلالتين عن النوعية المتدنية لتركيبة المؤسساتية الجزائرية من خلال تفشي ظاهرة الفساد، وكذا عدم فعالية إدارة الحكم .

المراجع:

1–مجموعة من الباحثين: الفساد و الاقتصاد العالمي، نشر مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة 2000.

2–السيد علي شتا: الفساد الإداري، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999.

3–د.عبد الله بن حاسن الجابري: الفساد الاقتصادي: أنواعه، أسبابه، آثاره و علاجه، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، السنة السابعة، العدد الحادي و العشرون، 1424ه، 2003.

4–باولو مورو: الفساد: الأسباب و النتائج و برنامج لأبحاث أخرى، مجلة التمويل و التنمية، مارس 1998.

–شيريل و .جراي & دانيال كوفمان : " الفساد و التنمية " ، التمويل و التنمية –مارس 1998.

2–بوريس بيجوفيتش " " أراء في الفساد ..الأسباب و النتائج " ، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد 13، 2006.

3–محمود عبد الفضيل : " الفساد و تداعياته في الوطن العربي" ، ورقة قدمت إلى : حال الأمة العربية : المؤتمر القومي العربي التاسع : الوثائق–القرارات –البيانات " (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999).

4– منير الحمش : " الاقتصاد السياسي للفساد" ، المستقبل العربي ، السنة 23 ، العدد 266.

5– المرسي السيد حجازي : " التكاليف الاجتماعية للفساد " ، المستقبل العربي، السنة 23 ، العدد 266 (نيسان /ابريل 2001).

6–د.عامر الكبيسي: الفساد و العولمة، المكتب الجامعي الحديث، 2005.

عبد السلام أبو قحف.، (1989) السياسات و الأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 15–17.

عبد السلام أبو قحف (1992)، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ص 355–405.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية.، (2007) تقرير الاستثمار في العالم لعام 2007.

وحيد حمزة هاشم و عبد الله نصير (1990)، نموذج مقترح لتأثير المخاطر السياسية على الاستثمارات الخارجية المباشرة"، مجلة الاقتصاد و الإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 3، ص ص 15–30.

Al-Omar, M & El-Sakka, M.I.T, the impact of terrorism on the inflow of FDI to less developed countries: A panel Study

World Bank & International Finance Corporation (IFC) (2002), Algeria Investment Climate Assessment, June.

Ould Aoudia & J.Berthelier .P & Desdoigts, A (2003) , Profils institutionnels, présentation et analyse d'une base de donnée originale sur les caractéristiques institutionnels de pays en développement, en transition et développés, Document de travail du ministère des finances et de l'industrie, Direction de prévision, Juillet.

Ould Aoudia. J & Meisel. N (2007), une nouvelle base de données institutionnels , Profils institutionnels 2006, Les cahiers de la DGTPE, N° 2007-09 , Septembre.

CNUCED/UNCTAD,1998, World Investment Report 1998, Trends and Determinants, New York & Geneva, United Nations.

-M.Rezinkota, I.A , Rokainen & M.H .Moffett (2005), International Business, (7 Ed), South-Western, Thompson Corporation, pp112-114.

Ahrens, J & M. Meurers, (2002), How governance affects the quality of policy reform and economic performance: new evidence for economies in transition, Journal for International Innovation, Development and Transition (IB Review), Vol.6.

http://www.isnie.org/ISNIE01/Papers01/ahrens-meurers.pdf

Altomonte, C. (2000), Economic determinants and institutional Frameworks: FDI in economies in transition, Transnational Corporation, Vol.9, N°2, pp 75-106.

Arbelaz, H. ; Daniel, J. D & L. J. Trevino. (2002), Market reform and FDI in Latin America: an empirical investigation, Transnational Corporation, Vol.11, N°1, pp.29-48.

Asiedu, Elisabeth. (2003), foreign direct Investment to Africa: the role of Government Policy, Governance and Political Instability, Kansas: University of Kansas.

http://www.wider.unu.edu/conference/conference-2003-3/conference-2003-3-papers/Asiedu-0708.pdf.

Banque Mondiale,(2004), Rapport sur le développement dans le monde 2005 : un meilleur climat de l'investissement pour tous, abrégé, Washington,D.C ; Banque Mondiale & Oxford University Press.

http://siteresources.worldbank.org/INTWDR2005/Ressources/WDR20058overview_french.pdf

Barro. Robert (2000), les facteurs de la croissance économiques : une analyse transversale par pays, préface de Xavier Greffe, avant propos de Richard Layard, Economica, pp 50-76.

Blomberg. S & Mody. A (2005), How severely Violence deter International Investment?, Working Paper Series, Claremont McKenna College, WP2005-01.

Boujedra, F.(2005), L'analyse du risque d'investissement dans les pays en développement, Orléans (France) : Université d'Orléans.

http://www.cerdi.org/colloque/AFSE2005/papier/Boujedra.pdf

Bouoiyour,J.,(2003), The Determining Factors of Foreign Direct Investment in Morocco,Pau : Université de Pau et des Pays de l'Adour.

Bourgain, A & P. Pieretti. (2005), Déterminants de la localisation des investissements directs étrangers pour les petites économies européenne, Luxembourg : CREA , Université de Luxembourg.

http://www.cu.lu/crea-05-4.pdf.

Box, G.E.P. Jenkins, G. M. Reinsel, G.C. & G. Jenkins. (1994), Time series analysis: Forecasting and control, Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall.

Brada, J.C.; Kutan, A.M. & T. M. Yigit. (2004), The Effects of Transition and Political Instability on Foreign Direct Investment: Central Europe and the Balkans, Michigan: William Davidson Institute Working Paper N° .729.

Busse, M. & C.Hefeker. (2005), Political risk, Institutions and Foreign Direct Investment, Hamburg Institute of international Economics (HWWA), HWWA Discussion Paper 315.

http://www.hwwa.de/Publikationen/Discussion_Paper/2005/315.pdf.

Center for International Development & Conflict Management (CIDCM),

http://www.cidcm.umd.edu/

Chatterjee, S & R.D. Mathur. (2003), Encouraging governance and transparency for investment, Global Forum on International Investment, Johannesburg (South Africa): OCDE.

http://www.oecd.org/dataoecd/26/7/19479227.pdf

CNUCED/UNCTAD. (2004a), Rapport 2004 sur les pays les Moins avancés : Commerce international et réduction de la pauvreté, New York& Genève : Nations Unies.

CNUCED/ UNCTAD. (1998), World Investment Report 1998: Trends and Determinants, New York & Geneva: United Nations.

CNUCED/ UNCTAD. (2004b), World Investment Report 2004: The swift towards services, New York & Geneva: United Nations.

Dawson,J.W.,1998, Institutions, Investment and growth: New cross-country and panel data evidence, Economic Inquiry, Vol.36, pp.603-619.

Dodd, R., 1989, Risk Foundations of development finance, New York: Columbia University

Http://www.financeialpolicy.org/dodd1989.htm

D.H. Holt & K.W.Wigginton. (2002), International Management, (2 Ed.), Harcourt College Publisher's,Inc,Fort Worth.

Dunning, J.H.,(1977). Trade, Location of economic activity and MNE: a search for an ecleptic approach, in The International allocation of economic activity, Ohlin, B, Hesselborn, P.O? Wijkman, P.M. (ed), McMillan, London, pp.395-418.

Dunning, J.H.,(1988). Explaining international production, London: Unwim Hyman Ltd.

Dupuch, S. & C. Milan, 2003, Les déterminants des investissements Directs Européens dans les PECO, Paris: Université Paris Nord, Working Paper CEPN N°.2003-07.

Duncan H .Meldrun (2000),Country Risk and Foreign Direct Investment, Business Economics, January, pp33-40.

Eichengreen, B and D.Irvine , 1995, Trade Blocs, Currency Blocs and the Reorientation of Trade in the 1930s, Journal of International Economics, Vol.38, N°.1-2, pp.1-24.

Eichengreen, B and D.Irvine , 1997, The Role of History in Bilateral Trade Flows, in J.Frankel, editor, The Regionalization of the World Economy, Chicago: University of Chicago Press.

Esquival, G & F.Larrain B, 2001, Como atraer inversion extranjera directa ? , Cambridje : University of Harvard (center for International Development)& Andean Competitiveness Project.

Http://www.cid.harvard.edu/ander/Doculents/WorkingPpers/FDI/FDIEsquivelyLarrain.pdf

Freedom House, Freedom in the World Country rating, 1972 through 2003

Http://www.freedomhouse.org/ratings/allscore04.xls

Frikha, M., 2005, L'attractivité des investissements Directs 2trangers dans l'éspace méditerranéen, Sfax el Jadida (Tunisie): Université du Littoral Cote d'Oale.

http://www-heb.univ-littoral.fr/rii/doc_travail/pdf/doc91.pdf

Globerman,S. & D. Shapiro (2002), National Political Infrastructure and Foreign Direct Investment, Ottawa: Industry Canada Research Publications Program, Working Paper Number 37.

Grazia Letto Gillies (1992), International Production- Trends, Theories Effects, Cambridge: Polity Press, PP. 30-31.

http://econ.worldbank.org/wdr/wdr2005

Grosse,R & R.Trevino., (1996), Foreign Direct Investment in the United States: An analysis by country of origin, Journal of International Business Studies, pp. 139-155.

Harms,P. & H.W.Ursprung.,(2002), Do civil and Political repression really boost Foreign Direct Investment?, Economic Inquiry,Vol.40,pp651-663.

Henisz,W.J & B?A.Zelner.,(1999), Political risk and infrastructure investment ,Infrastructure for Development: Confronting political and regulatory risks, Rome (Italy): Government of Italy and the World Bank Group.

Ioannatos,P.E ., (2000), The demand Determinats of Foreign Direct Investment: Evidence from nonnested Hypotheses, in, C.Paraskevopoulos,T. Georgakopoulos & L. Michelis (eds), The Asymmetric Global Economy: Growth, Investment and Public Policy, Toronto: APF Press, pp .119-135.

http://www.apfpress.com/book3/pdf_files/7.pdf

Kaufman,D; Kraay,A & P.Zoido-Lobaton, Gestion des affaires publiques: de l'évaluation à l'action, Finance & Développement,vol.37,n°2,pp.34-37.

Mallampally,P & K.P.Sauvant,(1999), L'investissement direct étranger dans les pays en développement, Finance & développement, Vol 36, N°1 , pp 10-13.

Mauro,P., (1995), Corruption and Growth, Quarterly Journal of Economics, vol.110, n°.3.PP 681-712.

Meyer,K.E & C.Pind., (1999), The Slow growth of Foreign Direct Investment in the Soviet Union successor states, The Economics of Transition, vol.7, n°1, pp .201-214.

Morisset,J.,(2000), FDI in Africa: Policies also matter, Transnational Corporation, vol.9, n° 2? PP.107-126.

M. Habib & L.Zurawicki (2001),Country- level Investment and the Effect of Corruption-Some Empirical Evidence, International Business Review. 10, pp687-700.

Ndinga,M.A.,(2002), La gouvernance économique: quelles incidences sur le développement au Congo-Brazzaville ?, Conseil pour le développement de la recherche en sciences sociales en Afrique, Afrique et Développement,vol.XXVII,Nos.1&2,pp.1-24.

OCDE, (2001), Du bien être des nations : le rôle du capital humain et social, Paris : OCDE.

Ogutcu,M., (2002), Good Governance and best practices for investment policy and promotion, OECD : UNCTAD workshop on efficient and Transparent, Investment Promotion Practices : the case of LDCs, Geneva : OECD.

Peter J. Buckley & Market Casson (1985), The Economic Theory of The Multinational Enterprise, London: The Macmillan Press, PP. 40-54.

Schneider,F & B.S.Frey., (1985), Economic and Political Determinants of Foreign Direct Investment, World Development, 13(2), pp.161-175.

Sekkat,K., (2004), FDI inflows to the MENA Region : an empirical assessment of the their determinant and impact on development, Brussels: ULB/FEMISE, FEMISE Research Program.

Sekkat. K & Méon. P.G (2004), Does the Quality of Institutions limit the MENA'S Integration in the World economy?. Annual Bank Conference on development economics. Europe, Belgium, May 10-11,2004.

Sing,H & K.W.Jun (1995), Some new evidence on determinants of foreign Direct Investment in Development Countries, Washington: World Bank, Policy Research Working Paper, n°.1531.

Skreli,E (2002), Governance and FDI in Albania, Session V of the Conference Foreign Direct Investment in South East Europe: Implementing Best Policy Practices, Vienna: OECD & Government of Austria.

http://www.oecd.org/dataoecd/36/30/275831.pdf.

Stevens,G.V.G (2000), Politics and investments: explaining plants and equipment spending by us investors in Argentina, Brazil and Mexico, Journal of International Money and Finance, vol.19,N°.2,pp.115-135.

Tuman,J & C.Emmert,(1999), Explaining Japanese Foreign Direct Investment in Latin America 1979-1992, Social Science Quarterly, vol.80,N°.3,pp.539-555.

الملاحق

الملحق رقم (1): استبيان باللغة الفرنسية

Questionnaire

M. / .....

S'il vous plaît remplir le questionnaire, qui vise à analyser la relation entre «la qualité des institutions et l'attraction des investissements directs étrangers en Algérie", apprécions vos efforts et votre coopération fructueuse. Les réponses seront traitées de manière confidentielle et les résultats globaux serrent des indicateurs généraux et serviront des fins de recherche scientifique. J'espère que vous puissiez répondre aux questions avec précision

Projets de recherche nationale sectorielle soutenue dans le cadre n °: 096
Titre: la qualité des institutions et de l'attraction des investissements directs
Étrangers en Algérie

Première - données de base sur l'entreprise:
La section suivante contient quelques questions au sujet des informations de base relatives à l'entreprise et qui vous aidera à analyser l'étude, s'il vous plaît cocher (X) la réponse appropriée:

1 - **quelle année la société a commencé son activité en Algérie**: .....

.....

2 - **type d'activité économique:**

L'activité industrielle ☐

L'activités des services ☐

L'activité agricole ☐

Autre activité:
.....

.....

3 – la forme d'investissement:
- Des sociétés à propriété étrangère
- Des coentreprises

4 - Si l'entreprise détenue 100% à la propriété étrangère, quelle est donc la Patrie maternelle de l'entreprise:

Etats-Unis ☐ France ☐ Chine ☐ Japon ☐ Qatar ☐

Allemagne ☐ Grande-Bretagne ☐ Emirats arabes ☐

Autre Etat: .....

5 - **Comment évaluez-vous la société en fonction de sa taille:**

- grande entreprise ☐
- de taille moyenne ☐
- de petites tailles ☐

6 - **Quelle est la source de la société de matières premières:**

100% d'entrée locale ☐

Reçoivent un certain pourcentage de l'entrée sur le marché local:

1% à 10% ☐

11% à 20% ☐

21% à 50% ☐

51% à 70% ☐

71% à 90% ☐

91% à 99% ☐

7- **comment l'entreprise finance ses opérations en Algérie:**

100% prêts du marché bancaire national ☐

100% d'autofinancement ☐

Cofinancements ☐

Est obtenue de la part du financement du secteur bancaire algérien:

1% à 10% ☐

11% à 20% ☐

21% à 50% ☐

51% à 70% ☐

71% à 90% ☐

91% à 99% ☐

8- **Quel est le marché desservi par l'entreprise:**

100% du marché local ☐

100% pour l'exportation ☐

Une certaine part de la production est désignée au marché domestique:

1% à 10% ☐

11% à 20% ☐

21% à 50% ☐

51% à 70% ☐

71% à 90% ☐

91% à 99% ☐

9 - mentionner le facteur le plus important qui influence sur la décision de l'entreprise à investir en Algérie:

- La taille du marché ☐
- L'importance des ressources naturelles ☐
- Situation géographique ☐

- Autres facteurs mentionné: .....

.....

.....

.....

S'il vous plaît cocher (X) de substituer la bonne réponse comme suit:

Dans quelle mesure êtes-vous d'accord ou non que les déterminants suivants sont pris en compte par la société:

N°	déclaration	parfaitement d'accord	Je suis d'accord	neutre	Je ne suis Pas d'accord	Je ne suis plus d'accord
Premièrement: les politiques économiques du gouvernement						
1	Le système fiscal n'encourage pas l'investissement suffisant.					
2	Inefficacité du niveau des procédures douanières (en ce qui					

	concerne l'importation et l'exportation).					
3	L'absence d'une politique de libre concurrence.					
4	Encourage le niveau de l'inflation pour prendre une décision d'investissement.					
5	Encourage le niveau du PIB sur l'investissement direct étranger.					
6	La disponibilité d'énormes réserves de devises étrangères comme une incitation pour les investisseurs étrangers.					
7	l'adhésion de l'Algérie à l'accord de partenariat avec l'Union européenne stimule les investissements directs étrangers (IDE).					
8	Préoccupation faibles pour le développement des exportations					
9	L'absence d'une stratégie nationale et des mécanismes visant à promouvoir l'investissement étranger en Algérie.					
10	Un contrôle étendu du secteur public sur l'activité économique et les programmes de privatisation.					
11	L'absence d'une stratégie claire pour soutenir le développement des petites entreprises.					
12	La faiblesse des sources de financement disponibles.					
13	Le manque de crédibilité des réformes économiques					
14	La propagation du secteur informel et la concurrence déloyale.					
15	Le manque de flexibilité du marché du travail et le manque					

	des liens entre les salaires et la productivité.					
Deuxièmement: la législation et la réglementation relatives à l'investissement						
16	Contribue à la nouvelle loi d'investissement sur les investissements étrangers en Algérie.					
17	L'instabilité du système d'investissement et d'incompatibilité avec d'autres systèmes connexes.					
18	Capital minimum requis légale est inadéquat					
19	L'inefficacité du système judiciaire et en particulier, les tribunaux compétents en matière commerciale et régler les différends relatifs à l'investissement.					
20	L'absence de systèmes de protection des investissements et de nouveaux produits de contrefaçon importés ou de nationalisation ou saisies					
21	Procédures lentes de jugement devant les tribunaux.					
22	Le niveau faible de protection des droits de propriété des systèmes et des comptes financiers.					
23	Ralentir la mise en œuvre des dispositions.					
Troisièmement: les aspects organisationnels et procéduraux liés à l'investissement						
24	La lenteur des procédures et des services bancaires.					
25	Les contraintes bureaucratiques et la lenteur des procédures administratives et gouvernementales.					
26	La mauvaise performance de la bourse d'Algérie vis-à-vis les					

	normes internationales.					
27	La complexité et la longueur des procédures et documents nécessaires à la création d'un nouveau projet.					
28	Durée des procédures d'exportation et d'importation et le manque de pertinence.					
29	Manque de clarté des conditions requises pour obtenir les licences nécessaires pour la mise en œuvre de nouveaux projets.					
30	Longue période pour les immatriculations des nouvelles institutions dans le registre du commerce.					
31	Le manque de coordination entre les départements concernés.					
32	La complexité et la longueur des procédures douanières.					
33	Complications dans l'obtention des visas nécessaires pour les visites.					
34	Ne pas prendre l'avis des représentants du secteur privé dans le processus décisionnel du gouvernement processus lié à l'investissement.					
35	Monolingue utilisé dans les transactions et les contrats administratifs.					
36	Il y'a une distinction claire entre les investisseurs étrangers et les investisseurs locaux.					
Quatrièmement: la disponibilité de l'information et de la nature de l'infrastructure						
37	Manque d'informations sur l'environnement d'investissement basé sur la réalité et les chiffres.					
38	Manque d'information sur la taille du marché total pour les					

	biens ou les services produit.					
39	Manque d'information sur les opportunités d'investissement disponibles en Algérie.					
40	Défaillance de la technique requise pour l'obtention de l'information					
41	Les organismes en relation avec l'investissement possèdent des sites web non modernes.					
42	Le marché du travail Ne correspond pas aux besoins avec la sortie du système éducatif et formateur.					
43	Contradiction entre le système éducatif actuel et les besoins d'une économie compétitive					
44	Le manque d'efficacité de l'investissement et de l'information économique					
45	L'absence de développement de services de soutien de transport, d'assurance et d'autres					
46	L'insuffisance du niveau général de l'infrastructure (transport, téléphone, énergie).					
47	L'absence d'un système d'information et une base de données dans les différents services de l'administration algérienne.					
48	Une information caractérisée par l'incrédibilité et l'irréalisme, vu sa variabilité et son instabilité					
Cinquièmement: les coûts d'investissement						
49	Le coût élevé de l'accès à l'énergie, l'électricité et le carburant.					
50	Le coût élevé des frais de licence pour de nouveaux					

	investissements.					
51	La faiblesse du système bancaire et la qualité des services fournis.					
52	Les difficultés d'accès au financement bancaire.					
53	Le coût élevé de l'exportation vers les marchés étrangers.					
54	Le coût élevé de l'accès à la technologie adaptée à la production.					
55	Le manque de matières premières sur le marché local et le niveau des prix et de bonne qualité.					
Sixièmes: la gouvernance et la qualité des institutions						
56	Le climat politique actuel est le principal facteur qui a besoin d'être amélioré.					
57	La décision politique est caractérisée par une sorte de mise au point, où le gouvernement est unique à prendre toutes les décisions importantes.					
58	La propagation de la corruption financière et administrative.					
59	Manque des principes de la responsabilité sociale et l'éthique au sein des institutions.					
60	L'insécurité et la propagation du phénomène de la violence et du crime organisé.					
61	La Faiblesse du niveau de protection des droits de propriété intellectuelle, y compris la propagation du phénomène de la violation de ces droits (piratage, contrefaçon, etc.)					
62	L'absence de mécanismes efficaces de responsabilisation économique des organismes					

	gouvernementaux pertinents.					
63	Le manque de liberté d'expression, et la limitation du travail de la presse.					
64	Le manque des libertés politiques, et l'absence d'activité politique effective et le parti parlementaire.					
65	Le manque de transparence dans certains systèmes et procédures					

Quelles sont les mesures que vous jugez appropriées pour améliorer la qualité des institutions en termes d'importance:

1- .....

2-.....

3- .....

4- .....

5- .....

الملحق رقم (2): استبيان باللغة العربية

السيد/ ..... المحترم

أرجو التكرم بتعبئة الاستبيان و التي تهدف إلى تحليل العلاقة بين " **نوعية المؤسسات و جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر**"، مقدرا تقديرا عاليا جهودكم و تعاونكم المثمر. كما أن الإجابات ستعامل بسرية تامة و ستظهر النتائج الإجمالية بشكل مؤشرات عامة و ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط. آملين منكم الإجابة على الأسئلة بدقة

مشروع بحث وطني قطاعي معتمد تحت رقم: 096

عنوان البحث: نوعية المؤسسات و جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

أولا–البيانات الأساسية عن الشركة:

يحتوي الجزء التالي على بعض الأسئلة عن المعلومات الأساسية المتعلقة بالشركة و التي ستساعد على تحليل الدراسة، الرجاء وضع إشارة (X) أمام الإجابة المناسبة:

1–اذكر في أي عام بدأت الشركة نشاطها في الجزائر:.....

2–نوع النشاط الاقتصادي:

نشاط صناعي: ☐اذكر نوع النشاط.....

نشاط الخدمات: ☐اذكر نوع النشاط.....

نشاط زراعي: ☐اذكر نوع النشاط.....

نشاط آخر اذكره.....

3–شكل الاستثمار:

شركات مملوكة ملكية أجنبية ☐

مشروعات مشتركة ☐

4–إذا كانت الشركة مملوكة ملكية أجنبية 100% فاذكر الدولة الأم للشركة:

☐ الولايات المتحدة الأمريكية ☐ نسا ☐ الصين ☐ اليابان ☐

☐ فرنسا ☐ ألمانيا ☐ بريطانيا ☐ الإمارات العربية ☐ قطر ☐

دولة أخرى اذكرها.....

5-كيف تصنف الشركة من ناحية حجمها:

شركة كبيرة ☐

متوسطة الحجم ☐

صغيرة الحجم ☐

6-ما هو مصدر الشركة من المواد الأولية:

100% مدخلات محلية ☐

يتم الحصول على نسبة معينة من المدخلات من السوق المحلي:

1% إلى 10% ☐

11% إلى 20% ☐

21% إلى 50% ☐

51% إلى 70% ☐

71% إلى 90% ☐

91% إلى 99% ☐

7-كيف تمول الشركة عملياتها في الجزائر:

100% قروض من السوق المصرفي المحلي ☐

100% تمويل ذاتي ☐

تمويل مشترك ☐

يتم الحصول على جزء من التمويل من القطاع المصرفي الجزائري:

1% إلى 10% ☐

11% إلى 20% ☐

21% إلى 50% ☐

51% إلى 70% ☐

71% إلى 90% ☐

91% إلى 99% ☐

8-ما هو السوق الذي تخدمه الشركة:

100% السوق المحلي ☐

100% للتصدير ☐

-حصة معينة من الإنتاج توجه إلى السوق المحلي:

1% إلى 10% ☐

11% إلى 20% ☐

21% إلى 50% ☐

51% إلى 70% ☐

71% إلى 90% ☐

91% إلى 99% ☐

9-اذكر أهم عامل جذب يؤثر على قرار الشركة للاستثمار في الجزائر:

-حجم السوق ☐

-مدى أهمية الموارد الطبيعية ☐

-الموقع الجغرافي ☐

-عوامل أخرى اذكرها:

.....

.....

.....

.....

.....

.....

يرجى وضع إشارة (X) أمام بديل الإجابة الصحيحة فيما يلي:

ما هي درجة موافقتك من عدمها في أن المحددات التالية يتم أخذها بعين الاعتبار من طرف شركتكم:

البند	البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق إطلاقا
أولا: السياسات الاقتصادية الحكومية						
1	النظام الضريبي لا يشجع على الاستثمار بشكل كاف.					
2	عدم فعالية مستوى الإجراءات الجمركية (فيما يخص الاستيراد و التصدير).					
3	عدم توافر سياسة المنافسة الحرة.					
4	يشجع مستوى التضخم على اتخاذ قرار الاستثمار.					
5	يشجع مستوى الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الأجنبي المباشر.					
6	إن توفر احتياطات هائلة من العملات الأجنبية يشكل حافزا للمستثمرين الأجانب.					
7	يحفز انضمام الجزائر إلى اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الاستثمار الأجنبي المباشر.					
8	ضعف الاهتمام بتنمية الصادرات					
9	الافتقار إلى إستراتيجية وطنية و آليات لتعزيز الاستثمار الأجنبي في الجزائر.					
10	السيطرة الواسعة للقطاع العام على النشاط الاقتصادي، و تعثر برامج الخصخصة.					
11	الافتقار إلى إستراتيجية واضحة لدعم و تنمية المؤسسات الصغيرة.					
12	ضعف مصادر التمويل المتاحة.					
13	عدم مصداقية الإصلاحات الاقتصادية لحد الآن.					
14	تفشي القطاع غير الرسمي و المنافسة غير المشروعة.					
15	عدم مرونة أسواق العمل و عدم ارتباط الأجور مع الإنتاجية.					

ثانيا: التشريعات و الأنظمة المتعلقة بالاستثمار						
16	يساهم قانون الاستثمار الجديد على الاستثمار الأجنبي في الجزائر.					
17	عدم استقرار نظام الاستثمار و تعارضه مع الأنظمة الأخرى ذات العلاقة.					
18	الحد الأدنى لرأس المال المطلوب نظاميا غير ملائم.					
19	عدم فعالية السلطة القضائية و خاصة المحاكم المختصة في المسائل التجارية و حل المنازعات المتعلقة بالاستثمار.					
20	عدم توافر أنظمة لحماية الاستثمارات الجديدة و منتجاتها من السلع المستوردة المقلدة أو التأميم أو المصادرة.					
21	بطء إجراءات التقاضي.					
22	ضعف مستوى أنظمة حماية حقوق الملكية و الحسابات المالية.					
23	بطء تنفيذ الأحكام.					
ثالثا: الجوانب التنظيمية و الإجرائية ذات العلاقة بالاستثمار						
24	بطء في الإجراءات و التسهيلات البنكية.					
25	القيود البيروقراطية و بطء الإجراءات الإدارية و الحكومية.					
26	ضعف أداء بورصة الجزائر حسب المعايير الدولية.					
27	تعقد و طول الإجراءات و الوثائق المطلوبة لإنشاء مشروع جديد.					
28	طول إجراءات التصدير و الاستيراد و عدم ملاءمتها.					
29	عدم وضوح متطلبات الحصول على التراخيص اللازمة لتنفيذ مشروعات جديدة.					

30	المدة الزمنية الطويلة التي يتطلبها ترقيم المؤسسات الجديدة في السجل التجاري.					
31	انعدام التنسيق ما بين المصالح و الإدارات المختصة.					
32	تعقد و طول الإجراءات الجمركية.					
31	تعقيدات في الحصول على التأشيرات اللازمة و الزيارات.					
33	عدم اخذ رأي ممثلي القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار.					
34	أحادية اللغة المستعملة في الصفقات و العقود الإدارية.					
35	هناك تمييز واضح بين المستثمرين الأجانب و المستثمرين المحليين.					
رابعا: توافر المعلومات و طبيعة البنية الأساسية						
36	قلة المعلومات عن بيئة الاستثمار القائمة على حقائق و أرقام.					
37	نقص المعلومات عن حجم السوق الإجمالي للسلعة أو الخدمة المنتجة.					
38	نقص المعلومات عن الفرص الاستثمارية المتوافرة في الجزائر.					
39	قصور التقنية اللازمة للحصول على المعلومات بشكل جيد.					
40	عدم حداثة المواقع الالكترونية للجهات ذات العلاقة بالاستثمار.					
41	عدم تطابق احتياجات أسواق العمل مع مخرجات المنظومة التعليمية و التكوينية.					
42	يتناقض النظام التربوي الحالي مع احتياجات الاقتصاد التنافسي.					
43	انخفاض كفاءة المعلومات الاستثمارية و الاقتصادية					

44	عدم تطور الخدمات المساندة من نقل و تامين و غيرها					
45	عدم كفاية المستوى العام للبنية التحتية (النقل، الهاتف، الطاقة).					
46	الافتقار إلى نظام معلوماتي و إلى قاعدة بيانات في مختلف المصالح في الإدارة الجزائرية.					
47	تميز المعلومات ببعدها عن المصداقية و الواقعية نظرا لتغيرها و عدم ثباتها.					
	خامسا: تكاليف الاستثمار					
48	ارتفاع تكلفة الحصول على الطاقة و الكهرباء و الوقود.					
49	ارتفاع تكلفة رسوم التراخيص للاستثمارات الجديدة.					
50	ضعف النظام المصرفي و نوعية الخدمات المقدمة.					
51	صعوبة الوصول إلى التمويل البنكي.					
52	ارتفاع تكلفة التصدير للأسواق الخارجية.					
53	ارتفاع تكلفة الحصول على التكنولوجيا المتطورة و المناسبة للإنتاج.					
54	عدم توافر المواد الأولية على مستوى السوق المحلي و بنوعية و أسعار جيدة.					
	سادسا: الحوكمة و نوعية المؤسسات					
55	المناخ السياسي الراهن هو العامل الرئيسي الذي يحتاج للتحسن.					
56	اتخاذ القرارات السياسية تتميز بنوع من التركيز، حيث تتفرد الحكومة لوحدها باتخاذ كل القرارات المهمة.					
57	انتشار ظاهرة الفساد الإداري و المالي.					
58	انعدام مبادئ المسؤولية الاجتماعية و الأخلاقية					

	داخل المؤسسات.					
59	عدم توفر الأمن و انتشار ظاهرة العنف و الإجرام المنظم.					
60	ضعف مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية بما فيها انتشار ظاهرة انتهاك و التعدي على هذه الحقوق(القرصنة، التقليد...الخ).					
61	عدم توافر آليات المساءلة الاقتصادية الفعالة للجهات الحكومية ذات العلاقة.					
62	عدم حرية التعبير و تقييد عمل الصحافة.					
63	عدم وجود الحريات السياسية، و غياب فعالية النشاط السياسي و الحزبي و البرلماني.					
64	ضعف الشفافية في بعض الأنظمة و الإجراءات.					

ما هي الإجراءات التي تراها مناسبة لتحسين نوعية المؤسسات من حيث الأهمية:

1-.....

2-.....

3-.....

4-.....

5-.....

6-.....

Questionnaire

M r. /

.....

Please fill out this questionnaire, which aims to analyze the relationship between "the quality of institutions and the attraction of foreign direct investment in Algeria", with my high appreciation of your efforts and fruitful cooperation. The answers will be treated confidentially and the overall results will appear as general indicators that will be used for the purposes of scientific research only. I hope you can answer the questions accurately.

A national research sectors project approved under No.: 096

Title: the quality of institutions and attraction of foreign direct investment in Algeria

First - basic data about the company:

The next section contains some questions about basic information relating to the company and that will help to analyze the study, please tick (X) to the appropriate answer:

1**- Mention the year in which the company started its activity in Algeria** :.....

2 - **Type of economic activity**:

Industrial activity: ☐ Indicate the type of activity .....

Services: ☐ Indicate the type of activity .....

Agricultural activity: ☐ Indicate the type of activity .....

Other.....mention it .....

3 - **Form of investment:** Foreign-owned companies Joint ventures

4 **- If the company is 100% foreign owned indicate the mother country of the company**:

United States ☐ France ☐ China ☐ Japan ☐

France ☐ Germany ☐ Britain ☐ Arab Emirates ☐ Qatar ☐

Another state, mention it……..

5 - **How would you rate the company in terms of size**:

Large company ☐

Medium-sized ☐

Small ☐

6 - **What is the source of the company's raw materials**:

100% local input ☐

a certain percentage of the input is gotten from the local market:

1% to 10% ☐

11% to 20% ☐

21% to 50% ☐

51% to 70% ☐

71% to 90% ☐

91% to 99% ☐

7 - **How does the company finance its operations in Algeria**:

100% loans from the domestic banking market ☐

100% self-financing ☐

Co-financing ☐

Part of the funding is obtained from the Algerian banking sector:

1% to 10% ☐

11% to 20% ☐

21% to 50% ☐

51% to 70% ☐

71% to 90% ☐

91% to 99% ☐

8 – **Which market is served by the company:**

100% local market ☐

100% for export– ☐

A certain share of production goes to the domestic market:

1% to 10% ☐

11% to 20% ☐

21% to 50% ☐

51% to 70% ☐

71% to 90% ☐

91% to 99% ☐

9 - **Mention the most important attracting factor that affects the company's decision to invest in Algeria:**

- The size of the market ☐

- The importance of natural resources ☐

- Geographic location ☐

- Other factors mention:

.....
.....
.....
.....
.....
.....

Please tick (X) to substitute the correct answer as follows:

To what extent do you agree or not that the following parameters are taken into account by the company:

item						
First: government economic policies						
1. The tax system does not encourage investment enough						
2. Ineffectiveness of the level of customs procedures (in terms of import and export)						
3. The lack of a free competition policy.						
4. The level of inflation encourages taking an investment decision.						
5. The level of GDP encourages foreign direct investment.						
6. The availability of huge reserves of foreign currency is an incentive for foreign investors.						
7. Algeria's accession to the Partnership Agreement with the European Union stimulates foreign direct investment (FDI).						
8. Weak concern for the development of exports.						
9. Lack of a national strategy and mechanisms to promote foreign investment in Algeria.						
10. Extensive control of the public sector on economic activity, and stalled privatization programs.						
11. Lack of a clear strategy to support the development of small enterprises.						
12. Weakness of available funding sources.						
13. Lack of credibility of the economic reforms so far.						
14. Prevalence of the informal sector and unfair competition.						

15. Lack of labor market flexibility and wages not related to productivity.						
Second: legislation and regulations relating to investment						
16. The new investment law contributes to encouraging foreign investment in Algeria.						
17. Investment system instability and incompatibility with other related systems.						
18. Minimum capital required systemically inappropriate.						
19. Ineffectiveness of the judiciary power and in particular the courts in charge of commercial matters and resolving disputes relating to investment.						
20. The lack of systems to protect new investments and their products from counterfeit imported goods or nationalization or expropriation.						
21. Slow litigation proceedings.						
22. Low level of protection systems of property rights and financial accounts.						
23. Slow implementation of provisions.						
Third: the organizational and procedural aspects related to investment						
24. Slow procedures and banking facilities.						
25. Bureaucratic constraints and slow administrative and governmental procedures.						
26. Poor performance of the Algerian stock according to international standards.						
27. The complexity and length of procedures and documentation required to create a new project.						
28. Length of export and import procedures and their lack of suitability.						
29. Lack of clarity of the requirements to obtain the necessary licenses for the implementation of new projects.						
30. Long period of time required for the numbering of the new institutions in the commercial register.						

31. Lack of coordination among relevant departments.						
32. The complexity and length of the customs procedures.						
33. Complications in obtaining necessary visas and visits.						
34. Not taking the opinion of representatives of the private sector in the government decision-making process related to investment.						
35. Monolingual use in the transactions and administrative contracts.						
36. There is a clear discrimination between foreign and domestic investors.						
Fourth: the availability of information and the nature of the infrastructure						
37. Lack of information on the investment environment based on facts and figures.						
38. Lack of information on the size of the total market for a good or service produced.						
39. Lack of information on investment opportunities available in Algeria.						
40. Failure of necessary techniques to obtain the information well.						
41. Lack of modern websites related to investment destinations.						
42. No matching between the needs of the labor market and the output of the educational and formative system.						
43. Contrast of the current educational system with the needs of a competitive economy.						
44. Low efficiency of investment and economic information.						
45. Lack of development of support services of transport and insurance and other services.						
46. Inadequate general level of infrastructure (transport, telephone, energy).						
47. The lack of an information system and a database in the various departments in the Algerian administration.						

48. Distinguish information by distance from the credibility and realism due to the change and lack of stability.						
Fifth: investment costs						
49. The high cost of access to energy, electricity and fuel.						
50. The high cost of license fees for new investments.						
51. The weakness of the banking system and the quality of services provided.						
52. Difficult access to bank financing.						
53. The high cost of exporting to foreign markets.						
54. The high cost of access to advanced technology.						
55. Unavailability of raw materials at the local market level with good quality and prices.						
Six: Governance and the quality of institutions						
56. The current political climate is the main factor which needs to be improved.						
57. Political decision-making is characterized by a kind of centrality, where the government is the only one to take all the important decisions.						
58. The spread of the phenomenon of administrative and financial corruption.						
59. Lack of the principles of social responsibility and ethics within the institutions.						
60. Lack of security and the spread of the phenomenon of violence and organized crime.						
61. Low level of protection of intellectual property rights, including the spread of the phenomenon of violation and infringement of these rights (piracy, counterfeiting, etc.).						
62. The lack of effective economic accountability mechanisms in relevant government bodies						
63. Lack of freedom of expression and restrict the work of the press.						
64. Lack of political freedom, and the absence of effective						

political and parliamentary activities.						
65. Lack of transparency in some systems and procedures.						

What do you think are the appropriate measures to improve the quality of institutions in terms ofimportance:

1 . ……..... ;

2 . ……..... ;

3 . ……..... ;

4 . ……..... ;

5 . ……..... ;

6 . ……..... ;

Thank you

قائمة المؤسسات و الشركات الأجنبية عينة الدراسة

	البيان	القطاع	البلد
1	أشغال عمومية وتهيئة الطرقات	Industrie	France
2	تحلية مياه البحر ARAS	Industrie	Turquie
3	أشغال بحرية offchore	Industrie	Italie
4	UNILEVER	Industrie	GB
5	Novartis	Industrie	Suisse
6	Djezzy-Mobile	Industrie	France
7	Coca Cola	Industrie	France
8	DANONE	Industrie	France
9	GSM	Services	Egypt
10	Nestlé waters	Industrie	France
11	Michelin-Groupe	Industrie	France
12	نقل البضائع EFFS	Services	Turquie
13	المحروقات والطاقة المتجددة	Industrie	Italie
14	سويدي كابل	Industrie	Egypt
15	تصدير نفايات البلاستيك	Industrie	Turquie
16	Pétrofina	Pétrole	Qatar
17	ALCI	constriction	Italie
18	Shneider	Electronique	Germany
19	Seimens	Electronique	Germany
20	Bergerat	Matériel fourrage	Germany
21	ENCE	Electronique	Turquie
22	SNC Lavalin/aceiara	Décèlement	Canada + Espagne
23	Hikmat	Pharmacie	Jordanie
24	Tik-San	Textile	Turquie
25	El-Sewedy	Les câbles	Italie

الجمهوريـــــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـــي

جـــامعة وهـــران

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

التخصص: علوم تسيير

بعنـوان:

نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر

من إعداد الطالب:

بلقاسم أمحمد

تحت إشراف:

أ.د. زايري بلقاسم

لجنة المناقشة:

معمر بلخير	- أستاذ محاضر	- جامعة وهران	رئيسا
زايري بلقاسم	- أستاذ التعليم العالي	- جامعة وهران	مقررا
حاكمي بوحفص	- أستاذ محاضر	- جامعة وهران	مناقشا
بن عزوز بن علي	- أستاذ التعليم العالي	- جامعة شلف	مناقشا
كتوش عشور	- أستاذ التعليم العالي	- جامعة شلف	مناقشا
بكار بشير	- أستاذ محاضر	- جامعة مستغانم	مناقشا

السنة الجامعية: 2013/2012

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامـعة وهـران

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية

فعّالية حماية حقوق الملكية الفكرية في الجزائر، ودورها في تطوير بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر

إعداد الطالب:

عمّـــار طهـــرات

الإشراف للأستاذ للدكتور:

بلقـاسم زايــري

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
الأستاذ الدكتور:عبد القادر دربال	أستاذ	جامعة وهران	رئيساً
الأستاذ الدكتور :بلقاسم زايري	أستاذ	جامعة وهران	مقرراً
الأستاذ الدكتور :علي همال	أستاذ	جامعة باتنة	مناقشاً
الأستاذ الدكتور: محمد قويدري	أستاذ	جامعة الأغواط	مناقشاً
الأستاذ الدكتور: البشير عبد الكريم	أستاذ	جامعة الشلف	مناقشاً
الدكتور: ناصر مباركي	أستاذ محاضر	جامعة وهران	مناقشاً